م/ النكرة والمعرفة

النكرة : ما يقبل (أل) ويؤثر فيه التعريف أو يقع ما يقبل (أل) فمثال ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف (رجل) فتقول : الرجل ، واحترز بقوله وتؤثر فيه التعريف مما يقبل (أل) ولا تؤثر فيه التعريف كـ عباس علماً فإنك تقول فيه العباس فتدخل عليه (أل) لكنها لم تؤثر فيه التعريف لأنه معرفة قبل دخولها عليه ومثال ما وقع موقع ما يقبل (أل) (ذو) التي بمعنى صاحب نحو : جاءني ذو مال أي صاحب فـ (ذو) نكرة وهي لا تقبل (أل) لكنها واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل (أل) نحو : الصاحب ، ونحو : صه بمعنى سكوتاً فصهٍ نكرة لا تقبل (أل) ولكنها وقعت موقع سكوتاً والسكوت يقبل (أل).

واعترض بعض النحاة على تعريف النكرة بأنها التي تقبل (أل) ويؤثر فيها التعريف ، أو تقع موقع ما يقبل (أل) ووجه الاعتراض على هذا التعريف بأنهم قالوا : إننا وجدنا اسماء نكرات لا تقبل (أل) ، ولا تقع موقع ما يقبلها كالحال في نحو : جاء زيدٌ راكباً ، والتمييز في نحو : اشتريت رطلاً عسلاً ، واسم لا النافية للجنس في نحو : لا رجل عندنا ، ومجرور رُبّ في نحو : رُبّ رجل كريم لقيته ، والجواب على ذلك : أن هذه كلها تقبل (أل) من حيث ذاتها ، لا من حيث كونها حالاً ، أو تميزاً أو اسم لا أو مجرور رُبّ ، فكل ما سبق تقبل (أل) بذاتها نحو : الراكب ،العسل ،الرجل

أما المعرفة : هي ما لايقبل (أل) ولا يقع موقع ما قبلها نحو أنا،هو، محمد، كتابك

ويُعرّف بعضهم المعرفة بذكر أقسامها ثم يُقال : وما سوى ذلك نكرة ، ويعرّفها آخرون بأنها : ما دلّ على مُعيّنٍ بذاته.

واختلف النحاة في تعريف النكرة والمعرفة؛ ولذلك قال ابن مالك : من تعرّض لحدّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه.

وقُدّمت النكرة؛ لأنها الأصل ، إذ لكل معرفةٍ نكرة ، وكثير من النكرات لا معارف لها ، كأسماء الاستفهام ، والشرط وغيرها ، إضافة إلى أن النكرة لا تحتاج إلى قرينة للدلالة على المعنى الذي وضعت له ، والمعرفة تحتاج إلى قرينة.

اقسام المعرفة:

1- الضمير ، نحو: أنا، أنت، هم

٢- اسم الإشارة ، نحو: هذا، هذان

٣- العلم، نحو: محمد، هند

٤- المحلّى بالالف واللام، نحو:الغُلام، الكتاب

٥- الاسم الموصول، نحو: الذي، اللّذان

٦- ما أُضيف إلى واحد مما سبق نحو: ابني، ابن هذا، ابن الرجل.